

Received on (08-08-2022) Accepted on (19-09-2022)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.30.4/2022/1>

Impact of Corporate Governance on Earnings Management Practices in Saudi Stock Market

Basel Abu Zuaiter¹

¹ Accounting Department, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Gaza, Palestine

*Corresponding Author: bzuaiter@iugaza.edu.ps

Abstract:

This study examined Corporate Governance (CG) impact on earnings management (EM) practices in Saudi Stock Market. To achieve the study aims, the study problem was formulated and summarized to address the following research questions: Do the companies listed in the Saudi Stock Market practice EM practices; Is there a statistical relationship between CG with its main four main variables (Board size, Board independence, Board meetings, and CEO duality) and EM practices.

The study sample size consisted of 128 services and manufacturing companies. Data was collected from companies' reports available on the Saudi Stock Market website. The collected data has been analyzed (quantitatively) through the statistical program (EViews) using appropriate tests and statistical treatments such as descriptive statistics, linear and multiple regression in order to reach results that support the subject of the research. The results showed that %91 of the Saudi company's practices earnings management, the results showed a negative relationship between companies' Board size and EM, and positive relationships between Board independence, Board meetings, and EM. However, there is no statistical relationship between CEO duality and EM, the study recommended in order to decrease the EM's levels, and increase the CG levels, more control, more developments should be worked on, and new policies and regulations should be developed by the decision-makers makers in the country.

Keywords: Corporate Governance, Earnings Management, Saudi Stock Market

أثر حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي 2014 - 2019

باسل جبر أبو زعيتر¹

¹ قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وتكوّن مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية البالغ عددهم (320) شخصاً، إذ أخذت عينة عشوائية مكونة من (182) شخصاً. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أبرزها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعوامل نجاح حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لوجود الخطة المالية السليمة في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لتوفير موارد بشرية مؤهلة لتنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لمجتمع الأعمال والجهات الممولة في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة. وأوصت الدراسة بضرورة التعريف بأهمية دور حاضنات الأعمال في تنمية قدرات المشاريع الصغيرة، كما أوصت بضرورة منح حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية الاستقلالية الكافية لاتخاذ القرارات التي تساهم في دعم المشروعات الناشئة، كذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوفير المستثمرين والداعمين لدعم المشاريع الصغيرة، لما لهذا الأمر من أهمية في زيادة فرص النجاح للمشاريع الصغيرة. كلمات مفتاحية: حاضنات الأعمال، القدرات الإبداعية، المشاريع الصغيرة، المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

منذ ظهور نظرية الوكالة والتي بموجبها فوض حملة الأسهم إدارة الشركة بالقيام بكافة الأنشطة والعمليات واتخاذ كافة القرارات التي تحقيق أهدافهم ومصالحهم، فقد نتج عن هذا التعاقد ظهور عدد من المشكلات أبرزها تعارض المصالح حيث يهدف كل طرف من أطراف الوكالة الى تحقيق مصالحه بغض النظر عن مصالح الطرف الآخر، وكذلك مشكلة عدم تماثل المعلومات وتحمل المخاطر.

وقد بين Jensen, & Meckling (2019) في معرض بيانهما لسلوكيات حملة الأسهم والإدارة أن دور الإدارة يتشمل في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم وإدارة الموارد المالية المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عنهم مع كل الأطراف المهمة بالشركة والتي تربطها علاقة مصلحة معها، وينبغي لهذا الدور أن يتم بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج ايجابية تفوق تكلفة الفرصة البديلة التي كان من الممكن استثمار تلك الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم، وأوضحا أن ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الإدارة بمالك الشركة الوحيد، حيث تتوافق عندها منفعة الإدارة مع منفعة حملة الأسهم ولا ينتج عنها مشكلة تعارض المصالح. ولكن عندما يتوزع رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم، وتظهر الحاجة للاستعانة بالخبرات الإدارية من خارج حملة الأسهم، فإن ذلك سوف يكون مدعاة لشعور حملة الأسهم بالخوف على مصالحهم، وتزداد تلك المخاوف عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من أداؤها المتميز إلا بالقدر المتفق عليه، فربما تلجأ الإدارة إلى اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية وتلحق الضرر بمصالح حملة الأسهم فقد تلجأ الإدارة إلى الممارسات الإدارية الانتهازية من خلال استغلال نظام الحوافز والمكافآت أو العمل على تكوين شهرة إدارية عن طريق الاستفادة من مساحة الحرية المتاحة لها للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة في اطار الإفصاح الذكي والأداء الذي يضمن لهم الاستقرار الوظيفي ويحقق لهم المكاسب المباشرة وغير المباشرة مستغلة ما يعرف بـ (عدم تماثل المعلومات) (Graham, 2005).

ثانياً: مشكلة الدراسة

نظراً لما يترتب على تلك الممارسات الانتهازية التي باتت تعرف في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخالقة من آثار سلبية فقد أدى ذلك الى فشل عدد كبير من الشركات العملاقة وتعثرها وانهارها مثل: شركة أنرون ووردكوم الأمريكيتين وبات الاهتمام بآليات حوكمة الشركات ملحاً وضرورياً لإحكام الرقابة على إدارات هذه الشركات ومنعها من اساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أداؤها وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في تقاريرها المالية بالشكل الذي يجنبها الانزلاق في غيابات الغش والتلاعب، واستجابة لهذه الحاجة الماسة فقد أظهرت دراسات عدة ومنها دراسة (الهلة، 2021)؛ ودراسة (عواديت؛ والعمرى 2020م) اختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، ولقد أصبحت الحاكمية المؤسسية ضرورة فرضتها طبيعة العلاقات بين الإدارة وحملة الأسهم من تعارض للمصالح وتباين في التوجهات.

ولأجل ذلك كانت المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة سوق رأس المال، سباقة لاستعادة ثقة المستثمرين والثقة في سوق الأسهم من خلال اصدار لوائح حوكمة الشركات السعودية في تشرين ثاني 2007، كلائحة استرشادية قبل ان تفرضها عام 2008 (Habbash, et al., 2013).

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسة التالية:

- هل تمارس الشركات السعودية المدرجة في سوق المال السعودي سياسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك أثر لحوكمة الشركات على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟ ومنها يمكن استخلاص التساؤلات الفرعية التالية:

- * هل هناك أثر لحجم مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟
- * هل هناك أثر لمدى استقلالية مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟
- * هل هناك أثر للمزاوجة بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟
- * هل هناك أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح من خلال الآتي:

1. دراسة مدى ممارسة الشركات المدرجة في سوق المال السعودي لسياسة إدارة الأرباح وتوجهات هذه الشركات نحو تخفيض وزيادة قيمة هذه الأرباح.
2. دراسة مدى توفر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.
3. قياس أثر حوكمة الشركات وإدارة الأرباح على الشركات المدرجة في السوق المال السعودي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية المتضمنة فيها، وذلك على النحو التالي:

- من الناحية العلمية:

- أ- يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي تصدرت اهتمامات البحث العلمي على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، حيث استحوذ موضوع حوكمة الشركات على اهتمام الباحثين والممارسين والمنظمات المهنية على حد سواء.
- ب- دراسة ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح تعتبر من الموضوعات المهمة في البحث المحاسبي نظراً لما خلفته من آثار سلبية على مهنة المحاسبة والمراجعة بعد انهيار العديد من الشركات الكبيرة.

- من الناحية العملية:

- أ- تقدم الدراسة النتائج المرجوة من خلال التأكد من مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المدرجة بسوق المال السعودي.
- ب- تساعد الدراسة الجهات ذات العلاقة في بيان أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية وذلك من خلال أثرها على عدالة القوائم المالية.
- ت- تزيد من وعي وإدراك كل من حملة الأسهم في الشركات محل الدراسة بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وزيادة الإفصاح والشفافية والنزاهة.
- ث- تساعد الدراسة الجهات ذات العلاقة في فهم خصائص الشركات التي تمارس سياسة إدارة الأرباح وبيان توجهاتها من خلال زيادة أو تخفيض قيمة الأرباح وأهداف الإدارة من جراء ذلك.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

يمكن تقسيم فرضيات البحث إلى فرضيتين رئيسيتين وفرضيات فرعية:

الفرضية الرئيسية الأولى: تمارس الشركات المدرجة في سوق المال السعودي سياسة إدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة السعودية. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

(1) يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

(2) يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى استقلالية مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

(3) يوجد أثر ذو دلالة احصائية لـ CEO Duality المزوجة بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

(4) يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

خامساً: حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

- الحدود الزمانية: 2014 - 2019
- الحدود المكانية: الشركات المدرجة بسوق المال السعودي.
- الحدود الموضوعية: "أثر حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح" دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي.

سادساً: الدراسات السابقة:

لقد ظهرت العديد من الدراسات التي ناقشت قياس مدى ممارسة الشركات لسياسة إدارة الأرباح في الفترة الماضية فلقد تناولت دراسة (Healy, 1985) إمكانية قياس ممارسة إدارة الأرباح من خلال اقتراح نموذج لقياس المستحقات الاجمالية Total Accruals، كما ظهرت العديد من الدراسات التي تبين العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح ولقد وردت عدة دراسات بالخصوص نوردها فيما يلي:

1- دراسة (الهلة، 2021): هدفت الدراسة لتسليط الضوء على ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية والتي تستخدم لتضليل مستخدمي القوائم المالية والكشف عن الاساليب المحاسبية المتبعة من هذه الشركات لإدارة الأرباح وتوصلت الدراسة إلى وجود دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات ومنها: التهرب الضريبي والتأثير على القرارات، وكذلك احتياج مهنة المحاسبة للاهتمام بالجانب الاخلاقي للحد من تبني المحاسبة الإبداعية وكذلك أن جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي الى التقليل من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

2- دراسة (عواديت؛ والعمرى 2020م): هدفت الدراسة للتعرف على دور استخدام آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند طرح الاطار النظري لحوكمة الشركات وممارسات المحاسبة الإبداعية، والمنهج الاستنباطي لمحاولة الربط بين الجوانب المختلفة لاستخدام آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن حوكمة الشركات تزيد من مردودية الشركة وتدعم مقدرتها على إدارة المخاطر، استخدام آليات حوكمة الشركات يحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، وذلك عبر تفعيل مهام مجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة الشركات والممارسات السلبية الإبداعية.

3- دراسة (رقايقية؛ ومنصف، 2020م): هدفت الدراسة للتعرف على دور حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند استعراض اهم التنظيرات حول حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية، كما وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي للربط بين الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد توصلت الدراسة انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية باعتبار حوكمة الشركات نظام رقابي متكامل يركز على عملية إدارة المخاطر في المؤسسة بما فيها مخاطر

المحاسبة الإبداعية، وأيضاً بينت الدراسة انه يمكن للتفاعل الإيجابي بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية تشيد جدار وقائي ووضع استراتيجية للحد من خطر تضليل البيانات المحاسبية والمالية عن طريق المحاسبة الإبداعية لتفادي وقوع الشركة في الازمات بعد تحقيق مساءلة الإدارة وحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح.

4-دراسة (باناصر؛ والصائغ، 2020م): هدفت الدراسة للتعرف على آليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بالرياض، وقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والمتمثلة في لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

5-دراسة (بوقاية وجنيدي، 2019م): هدفت الدراسة لتحديد أهمية تفعيل آليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها يعتبر مجلس الإدارة الية من آليات حوكمة المؤسسات وهو يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال دوره الرقابي، كما ويعمل المراجع الداخلي والخارجي كآلية من آليات حوكمة الشركات دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

6-دراسة (الكبيجي، 2019): هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسة ادارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج "جونز" المعدل والذي يركز على قياس الاستحقاقات الاختيارية الكلية لتحديد مستوى ممارسة ادارة الأرباح، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال مجموعة من العناصر متمثلة في استقلالية مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة و عدد اجتماعات مجلس الادارة وحالة (ازدواجية منصب المدراء التنفيذيين) واستقلالية لجنة التدقيق، وتتألف عينة الدراسة من 13 شركة خلال السنوات 2012-2015 وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تمارس إدارة الأرباح وأن هناك علاقات طردية بين (حجم مجلس الإدارة و ازدواجية المديرين التنفيذيين) وإدارة الأرباح وأن هناك علاقات عكسية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح فيما تبين أيضاً أنه لا توجد علاقة بين استقلالية مجلس الادارة وإدارة الأرباح وقد أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الادارة ولجان التدقيق وعدم ازدواجية المديرين التنفيذيين بالشركة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

7-دراسة (العريني، 2018م): هدفت الدراسة لبيان مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة ببورصة البحرين خلال الفترة الزمنية من 2011 الى 2015 فعمدت الى اختبار اثر عدد من خصائص حوكمة الشركات على مستوى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة ببورصة البحرين والتي تتمثل في (حجم مجلس الإدارة، الملكية الداخلية للمديرين التنفيذيين، استقلالية اعضاء مجلس الإدارة، CEO Duality والذي يعني (ان يكون المدير التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة)، حيث تم قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية التي تم احتسابها بواسطة نموذج جونز المعدل 1995، ولقد تكونت عينة الدراسة من 20 شركة مدرجة في بورصة البحرين وحيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، ولقد خلصت نتائج الدراسة الى ممارسة إدارة الأرباح ترتبط بشكل عكسي مع حجم مجلس الإدارة، كما ان هناك علاقة طردية بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح واستقلالية مجلس الإدارة، وكذلك ان هناك علاقة طردية بين درجة مستوى ممارسة إدارة الأرباح والملكية الداخلية للمديرين التنفيذيين، إلا ان نتائج الدراسة لم تظهر أي اثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح فيما يتعلق بالمتغير CEO Duality.

8-دراسة (العريني، 2018م): هدفت الدراسة لبيان ما إذا كانت الشركات المدرجة في الاسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي تمارس إدارة الأرباح بالإضافة الى بيان اثر مجموعة من خصائص الشركات مثل: (حجم الشركة، الرافعة المالية لها، مقدار الخسائر فيها) على مستوى إدارة الأرباح وتكونت عينة الدراسة من 332 شركة مدرجة في الأسواق المالية الخليجية خلال الفترة 2010 حتى 2015، وقد تم تقدير الاستحقاقات الاختيارية من خلال نموذج جونز المعدل 1995 كمقياس لإدارة الأرباح،

ولاكتشاف اذا ما كانت الشركات تمارس إدارة الأرباح ام لا، وتم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وبينت نتائج الدراسة ان الشركات المدرجة في الاسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي تنتهج سياسة إدارة الأرباح وذلك من خلال تخفيض الدخل باستثناء دولة عُمان، بالإضافة الى ذلك بينت الدراسة ان حجم الشركة والرافعة المالية فيها ليس له اثر على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في الاسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي، أما فيما يتعلق بالمتغير خسائر الشركات فله أثر كبير على مستوى ممارسة إدارة الأرباح مما يشكل دليل كافي على انخراط هذه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح.

9- دراسة (Anjum; Azeem, 2014): هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات، وقد تم تعداد حوكمة الشركات من خلال حجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، ووجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ووجود حوكمة الشركات، وتوصلت أيضاً الى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، لذا فإن الشركات صغيرة الحجم أكثر انخراطاً في إدارة الأرباح والسبب في هذه العلاقة هو استيعاب التقلبات التي تحافظ على المركز المالي.

10- دراسة (Yuyang, 2013): هدفت الدراسة للتحقق من كفاءة خصائص حوكمة الشركات في تقليل من إدارة الأرباح بين الشركات المدرجة في بورصة شنغهاي وشنتشن، الصين، وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات المختلفة مثل ازدواجية الرئيس التنفيذي وعدد اجتماعات مجلس الإدارة والمديرين الإناث والملكية المركزة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الدراسات السابقة في مجال الحوكمة وإدارة الأرباح نجد أن موضوع الدراسة حاز على اهتمام عدد كبير من الباحثين في البيئتين الأجنبية والعربية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الأزمات المالية في شرق آسيا والرهن العقاري في أمريكا، في حين أنه حسب علم الباحث لم يجد موضوع دور الحوكمة واثره على ممارسة سياسة ادارة الأرباح على اهتمام الباحثين في البيئة السعودية فنجد ندرة في الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع رغم أهميته ودوره في مكافحة أنشطة إدارة الأرباح، وتعزيز مصداقية القوائم المالية وجودة بياناتها، وهو ما ظهر من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة، كما وأنه يلاحظ أن الدراسات السابقة قد اعتمدت جزء كبير منها على استخدام نموذج جونز المعدل لقياس المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وأيضاً تبين أن هناك تباين واضح بين المنهجيات المستخدمة في كل دراسة وكذلك فوارق واضحة في نتائجها وذلك بتنوع مجتمعات الدراسة المستخدمة فيها، وأن غالبية الدراسات السابقة ركزت في بيان اثر بنود معينة من عناصر حوكمة الشركات واثرها على كل من سياسة إدارة الأرباح (المحاسبة الادبائية) والاداء المالي وقيمة الشركة وجودة التقارير المالية والتهرب الضريبي ويلاحظ أيضاً تركيز عدد غير قليل من الدراسات على مدى ممارسة الشركات لسياسة إدارة الأرباح من جهة وكذلك مدى تأثير دور لجان المراجعة في الحد من سياسة إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية).

الفجوة البحثية:

ما يميز هذه الدراسة أنها تطبيقية وتعتمد بشكل أساسي على بيانات كمية محددة ومدققة ومعتمدة من السوق المالي السعودي في حين أن العديد من الدراسات استخدمت قوائم الاستقصاء لجمع البيانات حول رأي مجتمع الدراسة، ويلاحظ خلال الدراسات السابقة أيضاً أن هذه الدراسة أثر حوكمة الشركات (حجم مجلس الادارة واستقلالية مجلس الادارة، ازدواجية المدراء التنفيذيين، عدد اجتماعات مجلس الادارة) على إدارة الأرباح في البيئة السعودية والتي لها مواصفات مختلفة عن البيئات الأخرى التي أجريت فيها الدراسة ستقوم بمعالجة الفجوة البحثية والتي لم تعمل الدراسات السابقة على معالجتها والمتمثلة في اختيار الشركات المدرجة في سوق

المال السعودي كمجتمع دراسة خلال فترة حديثة نسبياً وهي 2014م حتى 2019م وكذلك قدمت بحثاً عن متغيرات وعناصر الحوكمة مختلفة عما قدمته الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: سياسة إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية):

تمهيد:

شهد أواخر القرن العشرين سلسلة من الفضائح المحاسبية التي ضربت العديد من الشركات في انحاء مختلفة من العالم وكان أهمها انهيار شركات عالمية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا والتي كانت رائدة في عملها، وذلك نتيجة لاستغلالها المرونة المتاحة في السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية التي تمكن إدارة هذه الشركات من ممارسة سياسة إدارة الأرباح وذلك من خلال التأثير على مبالغ الأرباح الذي يخدم أهدافها ويحقق رغباتها، وهذه الحوادث ألجأت الهيئات المهنية المختصة لاعتماد مجموعة من اللوائح والانظمة والصلاحيات التي تعمل على تجنب حدوث مثل هذه الازمات في المستقبل خاصة بعد انهيار شركات عملاقة كشركة Enron و WorldCom وتم تحميل المسؤولية لشركات تدقيق الحسابات والادارات التنفيذية لتواطؤهما على اخفاء مشاكل هذه الشركات التشغيلية وإظهار الاداء المالي للشركة بشكل يختلف عما هو حقيقي وذلك لتحقيق بعض المكاسب الشخصية سواء في الإدارة او شركات التدقيق.

ويرى الباحث بأن مفهوم إدارة الأرباح (Earnings Management) له عدة مصطلحات منها المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، وأيضاً تسمى الهندسة المالية (Financial Engineering)، وأيضاً تلطيف الدخل (Earnings Smoothing) والمحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting) وكل هذه المصطلحات تشير الى التلاعب في الحسابات بهدف الوصول الى صافي ربح محدد يخدم مصالح الإدارة.

مفهوم إدارة الأرباح:

تلجأ إدارة الشركة إلى ممارسات غير أخلاقية بهدف تحقيق مصالحها الشخصية من خلال التأثير على المبالغ الواردة في القوائم المالية؛ وهذا بدوره يساهم في انتاج قوائم مالية غير حقيقية مما يؤدي الى تضليل مستخدمي هذه القوائم واتخاذهم قرارات غير رشيدة قد تؤدي بالشركة الى الفشل المالي أو العسر أو الإفلاس المالي في المستقبل، ويوجد العديد من المسميات المتعلقة بإدارة الأرباح، ومنها: التطويق المصطنع للأرباح، والتأثير المتعمد على الأرباح، إدارة الإفصاح، ولعبة الأرقام، وتسوية الأرباح، وتجهيز الدفاتر، وإعادة هندسة كشف الدخل (الكندري، 2012م).

ولقد تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح إدارة الأرباح غير أن معظم تلك التعريفات تتفق على ان إدارة الأرباح هي تغيير لأرقام مخرجات المحاسبة في المؤسسة والتلاعب بقيمة صافي الأرباح، فقد عرفها (Yaari and Ronen, 2008) بأنها "مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى عدم الإفصاح الحقيقي عن الأرباح في المدى القصير أو تعظيم قيمتها بمعرفة الإدارة"، وعرفها (Michael et al., 2007) "أنها محاولة من الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، او التلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببنود غير متكررة على أنها متكررة، وتأجيل او تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات او الإيرادات، او استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير"، وعرفها (النعامي والاغا، 2013) "أنها شكل من أشكال التلاعب والخداع في مهنة المحاسبة، وإن استخدام المحاسبة الإبداعية او إدارة الأرباح لا يكون في الإجراءات والمبادئ المحاسبية بحد ذاتها، وإنما في كيفية استخدامها وتوظيفها بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب ان تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله لخدمة أغراض معينة"، أما (Kieso, Weygandt and Warfield, 2016) فذهبوا إلى أن إدارة الأرباح هي "تخطيط لتوقيت الاعتراف بالإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر لمواجهة التذبذب في مستويات الأرباح"، ومنهم من عرفها تعريفاً يوصف به آلية تنفيذ إدارة الأرباح، فقد ذكر (Goel, 2016) بأن إدارة الأرباح هي "استراتيجية يمكن أن تستخدم من إدارة الشركة للتلاعب المتعمد بأرباح الشركة لتحقيق

هدف محدد مسبقاً"، وقد ذكر (أبو عريش، 2016) أن إدارة الأرباح هي "عمليات التلاعب في النتائج المحاسبية بغرض اختلاق تأثير معدل بخصوص الأعمال التجارية"،

ويتضح مما سبق ومن خلال التعريفات السابقة أن سياسة إدارة الأرباح أو ما يطلق عليها أيضاً المحاسبة الإبداعية بأنها أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج تتوافق مع مصالح إدارة الشركة أو بعض العاملين فيها، فهي تمارس دون تجاوز المعايير والمبادئ المتعارف عليها، وإنما باستخدام عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ.

وعليه يمكن القول بأن إدارة الأرباح هي سلوك تمارسه الإدارة العليا بإخفاء عبر التلاعب بالنتائج الفعلية بهدف تحقيق منافع شخصية ويساهم في تضليل أصحاب المصالح الآخرين، وقد يتم هذا التصرف في إطار استغلال مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارجها.

مخاطر إدارة الأرباح:

يمكن للشركات التي تمارس سياسة إدارة الأرباح أن تحقق بعض المنافع في المدى القريب، ولكنها تعتبر مكاسب مؤقتة في حين أنها تحمل مخاطر مرتفعة في المدى البعيد قد تهدد وجودها وتؤثر على استمراريتها، ومن أهم المخاطر الناجمة عن سلوك إدارة الأرباح (عيسى، 2008م):

1. تخفيض قيمة المؤسسة: تؤدي قرارات الشركة التي تؤثر على الأرباح في المدى القصير إلى تخفيض درجة الكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل، فممارسات الإدارة مثل تخفيض شروط البيع بهدف تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو زيادتها، أيضاً فإن تأخير الاعتراف بالمصروفات مثل تأجيل إجراء عمليات الصيانة للمعدات والآلات سيؤدي إلى آثار سلبية على الأداء العام للشركة.

2. تلاشي للمعايير الأخلاقية: إن إدارة الأرباح سواء كانت تتم بما يوافق المبادئ المحاسبية أو بما يخالفها فهي على أقل تقدير مشكوك فيها أخلاقياً، فالإدارة التي تمارس التلاعب بالأرقام تخلق بيئة عمل لأخلاقية في الشركة تساهم في وصول فهم للعاملين في الشركة بأن هذا الصنف من الممارسات مقبول لديها، هذا من شأنه أن يحفزهم للقيام بممارسات تتنافى مع معايير الأداء الأخلاقي تؤثر في النهاية على قوائمها المالية بما يجعلها تحتوي أخطاء ذات أهمية نسبية تؤثر على درجة الثقة فيها.

3. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: يمكن أن تمارس إدارة الأرباح في المستويات الدنيا ذات الطابع التشغيلي أيضاً، فقد يحاول مدراء المستويات الدنيا والمتوسطة في الشركة إخفاء المشاكل التي يعانون منها أو تحسين صورة البيانات المالية بهدف الحصول على رضا مدراءهم ونيل المكافآت والترقيات تبعاً لذلك، هذا من شأنه إخفاء هذه المشاكل عن الإدارة العليا واستمرار القصور في العمل التشغيلي بدون معالجات مدة زمنية طويلة.

4. تعرض الشركة للعقوبات الاقتصادية وطلب إعادة عمل القوائم المالية: تفرض الهيئات المنظمة للسوق المالي مخالفات رادعة على الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال فإن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) كانت قد فرضت غرامة قدرها مليون دولار أمريكي على شركة (W.R. Grance) مع إلزامها بإعادة حساب أرباحها؛ بسبب قيامها بتخفيض أرباحها المعلنة عن طريق تسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار بين عامي 1990-1992 ثم إعادتها إلى الأرباح في الفترة بين عامي 1993-1995.

استراتيجيات إدارة الأرباح:

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها إدارة المؤسسة عند ممارستها إدارة الأرباح، ويستخدم المديرون أساليب إدارة الأرباح من أجل تحقيق الدوافع السابقة الذكر من تحقيق استراتيجيتها وهي (تبر، 2019م):

- استراتيجية زيادة الربح: تلجأ إدارة المؤسسات الى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل الى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ الى هذه الاستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في كشوفاتها المالية، في تطمح من خلال ذلك الى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين المالكين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية، او تحقيق منافع خاصة بها.
- استراتيجية تخفيض الأرباح: تقوم إدارة المؤسسات باتباع استراتيجية تخفيض الربح لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، او تجنب التكاليف السياسية التي تفرضها عليها الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العمال، وتلجأ المؤسسة الى سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من اجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.
- استراتيجيات تخفيف التقلبات (تمهيد الدخل): تمهيد الدخل يمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات في الطبيعية في الدخل، وتلجأ إدارة المؤسسة الى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقيق الإيرادات والمصروفات، إدارة الاحتياطات، طرف تبويب البنود العادية وغير العادية في قائمة الدخل، لتحقيق اهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، او إرسال إشارات إلى المستثمرين بأن أرباح المؤسسة في حالة مستقرة، وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للمؤسسة وبالتالي التأثير على قيمة المؤسسة في الأسواق المالية.

أساليب إدارة الأرباح:

تتم ممارسة إدارة الأرباح عبر عدد من الأساليب التي يمكن لإدارة الشركة استخدامها، ويُعد فهمها أمراً لا بُدّ منه للمعنيين تُمكنهم من اكتشافها والعمل على الحد منها (عبد الحليم، 2012م)، وقد قام الباحثون بتصنيف أساليب إدارة الأرباح إلى نوعين هما إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة المستحقات عبر التغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية (Lo, Kin, 2008)، وفيما يلي استعراض لكل منها:

أولاً/ إدارة الأرباح الحقيقية:

تُشير إدارة الأرباح الحقيقية إلى سلوك مدراء الشركات باستخدام وتوجيه الأنشطة الحقيقية للشركة بهدف تحقيق أثراً محدداً على مقدار الأرباح المراد الإعلان عنها (Kamardin, et al., 2018)، عبر اتخاذ قرارات وإجراءات تشغيلية لا تأخذ الطابع الاعتيادي (شاوشي، 2016م)، وقد ذكر (Cohen and Zarowin, 2010) أن الإدارة تمارس هذا الأسلوب من إدارة الأرباح من خلال ثلاثة وسائل هي:

1. إدارة المبيعات: وتمارس الشركات هذا النوع من الممارسات عبر القرارات الإدارية الهادفة الى تغيير في السياسات البيعية لزيادة قيمة المبيعات بالسعي لترغيب العملاء والزبائن في نهاية السنة المالية عبر تقديم تسهيلات لهم في شروط البيع كزيادة الفترة الممنوحة للسداد أو تقديم خصم على الأسعار، وهذه التسهيلات ستؤدي إلى تقليل التدفقات النقدية في الفترة الجارية.
 2. زيادة الإنتاج: ويتم عملية زيادة الإنتاج من خلال إنتاج وحدات من السلع أكبر من الطلب المتوقع، وهذا من شأنه أن يساهم في تقليل التكاليف الثابتة، مما ستؤدي إلى تقليل في التكلفة الإجمالية للبضاعة المباعة وزيادة في هوامش التشغيل فينعكس بالزيادة على رقم الربح المعلن عنه، إلا أن زيادة الإنتاج سيزيد من تكلفة الإنتاج والتخزين، مما سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج المتعلقة بالمبيعات والانخفاض في مستوى التدفق النقدي من العمل التشغيلي بناء على مستوى المبيعات.
 3. إدارة المصاريف التقديرية: تعتمد الشركات على إدارة المصاريف التقديرية عبر زيادة أو تقليل بعض المصاريف التي لها طابعاً تقديرياً مثل مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والاعلان ومصاريف الصيانة لتحقيق المستوى المأمول من الأرباح، وكذلك التأثير على التدفقات النقدية خلال الفترة الجارية بالزيادة حال تم دفع هذه المصاريف نقداً خلالها.
- ثانياً / إدارة الأرباح عبر التغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية:

تتطلب ممارسة إدارة الأرباح من تطويع المرونة المتاحة في مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، بالإضافة إلى القيام بممارسات خارجة عنها تأخذ طابع الاحتيال بهدف تشويه القوائم المالية والتأثير في عملية الإفصاح (Yaari, et al., 2008)، ويمكن تقسيم التغيرات المحاسبية إلى ما يلي:

التغيرات في السياسات المحاسبية:

يتمثل التغير في السياسات المحاسبية بالأدوات والطرق المستخدمة من قبل إدارة الشركة في تسجيل المعاملات وإيصال المعلومات المالية، ويمكن أن يتم التغير بالعديد من الأساليب التي يمكن لإدارة الشركة استخدامها ومنها (التمييز؛ والساعي، 2015م):

أ- تغيير طريقة الإهلاك.

ب- تغيير طريقة تقييم المخزون.

ت- التغير في طرق قياس القيمة العادلة للموجودات.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

قد عرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (International Auditing and Assurance Standards Board, 2018) التقدير المحاسبي على أنه "التقدير التقريبي للمبلغ النقدي في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة للقياس"، ومن الأمثلة المشهورة على تغيير التقديرات المحاسبية ما يلي (التمييز؛ الساعي، 2015م):

ث- تغيير تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: وتتمثل إدارة الشركة ممارسة من إدارة الأرباح من خلالها لأن عملية حساب القيمة المفترض اقتطاعها من حساب الذمم المدينة تخضع لعدة طرق مقبولة قبولاً عاماً؛ فيمكنها استخدام أي من هذه الطرق بما يحقق لها مكاسب خاصة.

ج- تغيير تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة: تعتمد عملية تقدير العمر المفيد للأصل الثابت على الخبرة الماضية لإدارة الشركة مما يمكنها من التلاعب في هذا التقدير كون هذا الأمر لا يوجد له وحدة قياس محددة.

ح- تقدير قيمة المخزون: أحياناً لا يكون المجال متاحاً لإتمام عمليات الجرد الفعلي لصعوبة تقييم المخزون فيتم الاستعانة بطرق بديلة منها طريقة مجمل الربح وطريقة مخزون التجزئة والتي تعتمد على عنصر التقدير.

طرق الكشف عن إدارة الأرباح:

كشف الباحثون عن وجود طريقتين للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح في الشركات هما: طريقة التحليل المحاسبي وطريقة المستحقات (التمييز؛ والساعي، 2015م)، وفيما يلي استعراض لهاتين الطريقتين بشيء من التفصيل.

طريقة التحليل المحاسبي:

تتم عملية التحليل المحاسبي عبر سلسلة من الخطوات على النحو التالي (جبار، 2016م):

1. تحديد السياسات المحاسبية الأساسية للشركة والصناعة التي تنتمي إليها: حيث إن تحديد هذه السياسات المحاسبية يتيح للمدقق أو المحلل المالي التركيز على المجالات التي يكون فيها احتمال التلاعب كبيراً.
2. تقويم المرونة المحاسبية المتاحة للشركة: أي ما هو مقدار المرونة التي تتمتع بها إدارة الشركة في اختيار سياستها المحاسبية، فبالنسبة لبعض الشركات تكون المرونة المتاحة لها محدودة جداً بسبب القيود التي تفرضها عليها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، والبعض الآخر تكون المرونة المتاحة لها كبيرة، لذلك فإن معرفة مديري الشركات، وإذا ما كانت الشركة متحفظة أو غير متحفظة، تتيح معرفة مدى استخدام ممارسات إدارة الأرباح، حيث إن الشركات التي تكون فيها المحاسبة غير متحفظة تكون نسبة هذه الممارسات أعلى واحتمال استخدامها لأساليب غير قانونية في المحاسبة أكبر.

3. تقويم الاستراتيجية المحاسبية للشركة: وذلك من خلال بيان مدى اختلافها عن الاستراتيجية المحاسبية لمنافسيها، وإظهار ما إذا كانت السياسات والتقديرات المحاسبية واقعية في الماضي، وتحديد مدى التغير في السياسات المحاسبية وتأثير ذلك التغير.

4. تقييم جودة الإفصاح المحاسبي للشركة: بمعنى إذا ما كانت الشركة تقدم معلومات كافية عن السياسات المحاسبية المستخدمة، وهل هي مبررة بشكل كاف، وهل هناك تقويم مفصل وتحليل كامل لأداء الشركة في الماضي، إذ أن الشركات التي تقدم إيضاحات إضافية كافية تسهل الفهم الأفضل للقوائم المالية وتقوم بالإفصاح وبشكل شفاف تكون أبعد عن ممارسات إدارة الأرباح.

5. تحديد مؤشرات المخاطر (Red Flags) في القوائم المالية: مع أن وجود نقطة واحدة أو نقاط منها لا يعني بالضرورة شيئاً سلبياً، ولكن وجود مثل هذه النقاط يثير الحاجة إلى مزيد من التدقيق والتأكيد.

طريقة المستحقات:

تعتبر وسيلة من أبرز الوسائل التي تستخدم في فحص ممارسة إدارة الأرباح، وهي مبنية على الأساس المحاسبي المعروف بأساس الاستحقاق والذي يتطلب تسجيل كافة الإيرادات التي تخص الفترة المالية قبضت أو لم تقبض، وتسجيل كافة المصروفات ذات العلاقة بالفترة المالية سواء دفعت أو لم تدفع، ويتميز المحاسبة على أساس الاستحقاق بأنها تعطي صورة حقيقية عن نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي، وفي ذات الإطار فإن المستحقات تنشأ بسبب الاختلاف بين توقيت حدوث التدفق النقدي وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالأحداث التي تجري في الشركة خلال فترة زمنية محددة (التميمي؛ والساعدي، 2015م)، وتنقسم المستحقات المحاسبية إلى قسمين هما (Neelan, 2007):

1. المستحقات غير الاختيارية: هي ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناتج عن ممارسة الأنشطة الاعتيادية الطبيعية للشركة كعمليات البيع والشراء، وهي لا تتفك عن عمل الشركة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية ومتطلبات الإبلاغ المالي، وعليه فإن إدارة الشركة ليس لها القدرة على التأثير عليها أو التحكم بها.
2. المستحقات الاختيارية: هي ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناتج عن تدخل إدارة الشركة في وضع السياسات والمعالجات المحاسبية، وهو الجزء الذي من خلاله تستطيع إدارة الشركة ممارسة التلاعب بالأرباح بالتقليص أو التضخيم والتأثير على القوائم المالية بما يتوافق مع توجهاتها ويحقق أهدافها، وهذا القسم من المستحقات يتم الكشف عنه باستخدام وسائل وأساليب متعددة.

النموذج المستخدم في الدراسة لقياس المستحقات الاختيارية:

تعددت اجتهادات الباحثين في مجال تطوير نماذج لقياس ممارسة إدارة الأرباح، ويمكن تصنيف هذه المجهودات ضمن مدخلين هما مدخل معامل التباين ومدخل المستحقات،

نموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995): وهو نسخة معدلة من نموذج جونز 1991م، حيث تم سنة 1995 تقديم نسخة معدلة لنموذج "Jones" للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج "Jones" الأصلي والنموذج المعدل هو أن الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في رقم الاعمال، ولتلافي هذا العيب الموجه إليه تناول مسألة التحكم في الإيرادات، ويفترض النموذج أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن إدارة الأرباح، فأضيف للنموذج التغير في الذمم المدينة لتحسين عملية قياس المستحقات الاختيارية، ويعتبر من السهل على الشركات التلاعب في الإيرادات الآجلة مقارنة بالإيرادات النقدية، وتبقى باقي خطوات الحساب كما كانت في نموذج جونز 1991م دون تغيير،

ويصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية ويعبر عن النموذج من خلال المعادلات التالية:

@ قياس المستحقات الكلية المتمثلة ف الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$ONI_{i,t} = \text{صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$OCF_{i,t} = \text{التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

@ تقدير معالم النموذج α_1 ، α_2 ، α_3 الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1(1 / A_{i,t}) + \alpha_2 (\Delta RVE_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) \div A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + E_{i,t} \dots\dots\dots (2)$$

حيث إن:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$\Delta RVE_{i,t} = \text{التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$\Delta REC_{i,t} = \text{التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$PPE_{i,t} = \text{العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$A_{i,t-1} = \text{إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t).}$$

$$E_{i,t} = \text{الخطأ العشوائي}$$

@ تحديد المستحقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) وهي تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \dots\dots\dots (3)$$

وفي ختام هذا المبحث نكون قد تعرضنا بشيء من التفصيل لإدارة الأرباح من حيث مفهومها ومخاطرها وحوافز ممارستها واستراتيجياتها ومشاكلها، وكذلك الأشكال والأساليب التي تستخدمها إدارة الشركة في ممارسة إدارة الأرباح، كما تطرقنا إلى طرق الكشف عنها وأيضاً نماذج قياس إدارة الأرباح.

ثانياً: حوكمة الشركات

تمهيد:

لقد أحدث مفهوم حوكمة الشركات نقلة نوعية في أسلوب إدارة الشركات وأسهم في تحديد الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي تتمتع بها الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارات في الشركات بشكل يضمن المسائلة ويعزز الشفافية، وقد لاقى مفهوم حوكمة الشركات رواجاً كبيراً خلال العقد الأخيرين حتى اتسع نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل المؤسسات في القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء (الزغبى، 2013م) ، وقد تعاضم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدة دول من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين والتي فجرها الفساد الإداري والمالي، والفجوة الكبيرة في مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين الأداء المالي لها مما أدى إلى صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال (ابن عباس، 2019م).

وقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم الحوكمة وقواعدها، بالتحليل والدراسة منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها عام 1999م، وكذلك لجنة (بازل) التي أصدرت مبادئ حوكمة البنوك عام 1999م.

مفهوم حوكمة الشركات:

جدير بالذكر أنه لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين كافة الأكاديميين والممارسين لمفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وذلك لتداخله في العديد من المجالات القانونية، والتنظيمية، والاقتصادية، والمالية والاجتماعية للشركات والدول (كموش، 2020م).

فنجد (أبونبعة، 2020) تحدث عن أن أدريان كادبوري (أبو الحوكمة) وواضع أول تعريف للحوكمة المؤسسية بأنها: "النظام الذي يتحقق من خلاله توجيه ورقابة الشركات" في عام 1992 كما نجد أن (Shleifer & Vishny, 2010) عرفوها بأنها الطرق التي من خلالها يمكن لحملة الأسهم والمستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، وعرفها (ذهبية، 2017) أنه نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه إدارة الشركة والرقابة عليها وهي تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح. وعرفها (الحاج، 2012م) أنها أسلوب منظم بمجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات تساعد الإدارة في حسن استقلال الموارد المتاحة للشركة والحفاظ على أصولها وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، في حين أن (باناصر؛ والصائغ، 2020) عرفوها بأنها مجموعة من القواعد والأنظمة الصادرة التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصالح في الشركة لضمان حقوق جميع الأطراف، وتعزيز الرقابة والافصاح والشفافية والحد من ممارسات التلاعب والغش، وذلك بهدف تحقيق العدل والشفافية والنزاهة والارتقاء بقيمة الشركة والسوق المالي والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وعرفت الحوكمة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) (International Finance Corporation)¹ بأن الحوكمة هي: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD, 2004) فقد عرفت الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها من أصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات، وهي أيضاً تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع اهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف وتتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها استغلالاً رشيداً يمكنها من تحقيق الأهداف وفيما يعرف بكفاءة الأداء.

في حين أن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ذكر بأن الحوكمة هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والادارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2004م).

وقد اختلفت الآراء حول تعريف الحوكمة وترجمة "Corporate Governance" حيث تم تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، وأخيراً تم تسميتها حسب مجمع اللغة العربية "حوكمة الشركات".

¹ IFC: "وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية منذ أن أنشئت عام 1956 تركز بصورة مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية".

أهمية حوكمة الشركات:

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية على كافة المستويات وأصبحت عنصرًا هامًا من عناصر تكوين المنظمات بكافة أشكالها لما لدور الحوكمة الفاعل في الشركات من تعزيز للاستثمار وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهمتها من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول أسواق عالمية وتقليل المخاطر من خلال تنويع الأصول والعمل على إدارة المخاطر وتجنب وحل الأزمات وتوفير الحوكمة للمساهمين و توفير الحافز لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتجعل المساهمين أكثر اطمئنانًا على استثماراتهم من خلال تعريف المساهمين بشكل واف بالقرارات المتخذة والمتعلقة بالمسائل الجوهرية و علاوة على ذلك فإن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر فاعل في رفع قيمة الشركة (المناصرة، 2013م).

وتكمن أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية (تلاحمة، 2012م):

1. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول بما يعمل على تدعيم نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد واستقرارها ودرء حدوث انهيارات في الأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.
2. زيادة القدرات التنافسية للشركات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.
3. الشفافية والدقة والوضوح في كافة المعاملات والقوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
4. تحسين إدارة الشركة وتطويرها ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة تحقق الشفافية في الإدارة وتضمن قيام الشركات بإدارة أعمالها من قبل مديرين متخصصين يلتزمون بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وبأفضل الممارسات العملية والقواعد الأخلاقية والمهنية في إدارة شؤون الشركات التي خولهم المساهمون المالكون إدارتها.
5. تحسين كفاية الشركات وفعاليتها، وضمان استمرارها ونموها، وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس، وهذا يعني أن الالتزام بقواعد الحوكمة، إلى جانب القوانين والأنظمة السارية، يشكل ضمانًا بأن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالمسؤولية والكفاية المطلوبة لحسن إدارة الشركة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الأداء، وتعظيم الأرباح وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة.
6. التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة، ومسؤوليات أعضائه.
7. نشر الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وموظفي الشركة مما يؤدي إلى جعل هذه الأطراف تعمل على خدمة الشركة، والدفاع عنها، وتسويقها.
8. رفع قيمة الشركة، وزيادة أرباحها؛ بسبب زيادة إقبال المساهمين على شراء أسهمها.

خصائص حوكمة الشركات:

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في الشركات، كي تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها ومن أهم هذه الخصائص التي يجب أن تتصف بها حوكمة الشركات الصفات التالية (ابن الزاوي، 2012م):

1. الانضباط: أي اتباع سلوك أخلاقي مناسب.
2. الشفافية: تقديم صورة حقيقية لما يحدث.
3. الاستقلالية: لا يوجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
4. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
5. المساءلة: أي إمكانية تقديم وتقييم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
6. العدالة: أي يجب احترام جميع حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في المنشأة.
7. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

مبادئ حوكمة الشركات:

كما ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2004 مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات حيث تغطي المبادئ خمس مجالات وهي حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة (OECD, 2004, P36):

المبدأ الأول: حقوق المساهمين:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين ويشمل تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل أو تحويل ملكية السهم والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة و المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص من أرباح الشركة، ويجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد التي تحكم حياة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضاً التعديلات غير العادية، مثل عملية الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، حيث ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حق التصويت.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون، وإن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية. ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية:

لابد أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق - وفي الوقت الملائم - كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة الإدارة.

المبدأ الخامس: مسؤولية مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية**لمحة تاريخية عن السوق المالي السعودي:**

نشأت السوق المالية في السعودية ببدايات غير رسمية في العام 1935م عندما تم تأسيس الشركة العربية للسيارات كأول شركة مساهمة في المملكة، وبحلول العام 1974م كان قد تم إنشاء 14 شركة مساهمة، وبسبب النمو والتطور السريع في الاقتصاد السعودي خلال تلك الفترة فقد ظهر عدد كبير من الشركات والبنوك المساهمة مما أدى إلى طرح كم هائل من الأسهم للجمهور للاكتتاب فظهرت سوق مالية غير منتظمة واستمر الوضع كذلك إلى أن وضعت الحكومة التنظيمات الأساسية للسوق في ثمانينيات القرن الماضي وذلك بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ تأسست هيئة السوق المالية، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء تهدف إلى تقديم تسهيلات التسجيل المركزي للشركات المساهمة، والقيام بعمليات التسوية والمقاصة لكافة العمليات اليومية على الأسهم.

وفي عام 1990 تم تطوير النظام الآلي لمعلومات الأسهم (ESIS) وتشغيله وتم عام 2001 اعتماد نظام تداول جديد للأوراق المالية والمقاصة والتسوية والذي أحدث نقلة نوعية لعمليات السوق من خلال ادخال تقنيات وتكنولوجيا متقدمة اضافت خصائص جديدة لنظام التداول، قد نص "نظام السوق المالية" على إنشاء السوق المالية السعودية كشركة مساهمة، وهي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة، وفي العام 2020 تم اعادة هيكليّة مجموعة تداول السعودية القابضة وشركاتها التابعة وذلك كالتالي:

شكل رقم (1): يبين شركات مجموعة تداول بالسوق المالي السعودي



المصدر: موقع

تداول للسوق

المالي السعودي

www.tadawul.com.sa/wps/portal

وحسب التقرير السنوي 2020 لمجموعة تداول السعودية أن السوق المالي السعودي تحتل المرتبة التاسعة بين أسواق المال في العالم من حيث القيمة السوقية ورغم أنه ليس أكثر الاسواق العربية من حيث عدد الشركات المدرجة إلا أنها تتصدر المركز الاول بين البورصات العربية حيث بلغت قيمة رأس المال السوقي نهاية عام 2020 ما قيمته 2,426,632 مليون دولار؛ وهو يعادل اثني عشر ضعف بورصة أبو ظبي للأوراق المالية، التي حازت المركز الثاني في ترتيب البورصات العربية 2020 براس مال سوقي 202,218 مليون دولار.

حوكمة مجلس هيئة سوق راس المال السعودي:

يسعى مجلس الهيئة إلى تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في أدائه لمهامه التنظيمية والإشرافية، وذلك بالتركيز على المهام الحساسة غير الروتينية والتوسع في التواصل والمشاركة الفاعلة مع الأطراف ذات العلاقة. سيحقق التطبيق الأمثل لنموذج حوكمة المجلس الأهداف التالية:

- تخفيف الاعمال الروتينية للمجلس المتعلقة بالإدارات المختلفة والحد منها.
- تفويض أكبر للقرارات الروتينية وغير المعقدة للإدارة و/أو إتباع عمليات المسار السريع.
- لتركيز بشكل أكبر على مهام الهيئة ذات الحساسية والاهمية العالية كالتعرف على والتعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية ووضع السياسات وتحديد وتطوير الاستراتيجيات.
- القيام بمهمة الاشراف العام على نشاطات الهيئة ومتابعة الاداء.
- مشاركة أوسع في الشؤون/ المهام الدولية، مثل: لجان/ مؤتمرات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.(IOSCO)
- زيادة التواصل مع الأطراف المحلية ذات العلاقة.

المعايير السعودية لحوكمة الشركات (موقع الهيئة، 2021/06/14، www.cma.org.sa):

ركزت الهيئات المنظمة للسوق على الحاجة إلى حوكمة أفضل للشركات من خلال إصلاحات قانونية ومؤسسية، وكان من بين هذه الإصلاحات إصدار لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم 2006/212/1 وتاريخ

1427/10/21 هـ الموافق 12/11/2006م، حيث تستند الأنظمة واللوائح الخاصة بحوكمة الشركات إلى أفضل الممارسات الدولية، وتهدف إلى تعزيز المهام الإشرافية في السوق المالية.

ومن أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة، وضعت الهيئة إطار عمل لحوكمة الشركات يغطي النقاط التالية: حقوق المساهمين والتي تشمل حق الحصول على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة السوق المالية.

الإفصاح والشفافية من خلال وضع سياسات وإجراءات للإفصاح عن المعلومات والإفصاح في تقارير مجلس الإدارة. هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة وتوضيح الوظائف الرئيسة لمجلس الإدارة ومسؤولياته وتشكيله، بالإضافة إلى دور ومسؤولية اللجان الأخرى مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت. كما أن لهم الحق في طلب المعلومات والاستفسارات بما لا يمس مصالح الشركة أو يتعارض مع الأنظمة واللوائح المالية للسوق الخاصة بهيئة السوق المالية.

كذلك أصدرت هيئة السوق المالية قراراً بتطبيق معايير ومتطلبات حوكمة الشركات بشكل متدرج، بدءاً من العام 2012م، على جميع الشركات في سوق المال السعودية، سواء كانت شركات مدرجة أو أفراداً مفوضين ومصرحاً لهم. ويعتبر هذا جزءاً من جهود هيئة السوق المالية لرفع مستويات الجودة والشفافية والإفصاح في قطاع أعمال الأوراق المالية، في سبيل صناعة بيئة استثمارية ملائمة.

وفي عام 2017 قامت بإصدار لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 8 - 16 / 2017 بتاريخ 2017/2/13 هـ وبناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 3 بتاريخ 1437/1/28 هـ والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 - 7 - 2021 بتاريخ 14/ 1 / 2021م.

المبحث الرابع: منهجية القياس والنموذج القياسي

منهجية الدراسة:

قام الباحث بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع الدراسة "مبادئ حوكمة الشركات وظاهرة إدارة الأرباح" وكذلك اللوائح والقواعد الصادرة بشأن حوكمة الشركات عامة وسوق المال السعودي خاصة. ولغرض قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي فقد اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاقات الاختيارية لعينة الدراسة باستخدام نموذج جونز المعدل، كما قام الباحث باتباع المنهج الاستنباطي التحليلي في قياس أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح وذلك من خلال اجراء اختبارات الاحصاء الوصفي واختبارات الانحدار الخطي والمتعدد والتحليلات الاحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث من خلال البرامج الاحصائية (EVIEWS)، وبالتالي استخلاص النتائج والتوصيات الخاصة بالبحث.

مجتمع الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تتكون البورصة السعودية من 203 شركة بقيمة سوقية 9,634,419 مليون ريال سعودي حسب موقع تداول السعودي بتاريخ 24-7-2021 (موقع شركة تداول (<https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/home>) بتاريخ 07/24 / 2021م) وهي تمثل مجتمع الدراسة وهي تنتمي لأكثر من 21 قطاعاً اقتصادياً، وتم جمع البيانات الأولية (تحليل كمي) من خلال المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة وكذلك موقع البورصة السعودية وتحليلها واستخراج توصيات تجيب على فرضيات الدراسة، ولقد تم تحديد الشركات التي تمثل عينة الدراسة من خلال تحديد الشركات التي تقدم بيانات منشورة كافية والتي تمتلك سلسلة بيانات زمنية منتظمة صالحة للتحليل الاحصائي والمتمثلة في 128 شركة تنتمي إلى 9 قطاعات اقتصادية وهي ممثلة لمجتمع الدراسة.

صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح في سوق المال السعودي على النحو التالي:

$$DA = f(BS, IDD, CEO, NBM)$$

حيث إن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، ويمكن تعريف هذه المتغيرات حسب التعريفات الرسمية في سوق المال السعودي على النحو التالي:

أولاً: المتغير التابع

DA: مستوى سياسة إدارة الأرباح

ثانياً: المتغيرات المستقلة

BS : حجم مجلس الإدارة.

IDD: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

CEO : التداخل الوظيفي (المزاوجة بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة)

NBM: عدد اجتماعات مجلس الإدارة.

مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سوق المال السعودي خلال الفترة الزمنية 2014-2019 للشركات المسجلة والمدرجة في هذا السوق.

معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 2014 إلى 2019 م، وبذلك يكون عدد المشاهدات 600 مشاهدة.

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير لقياس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة والحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية والتي تمثلت فيما يلي:

أ. طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس قياس أثر متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2009م)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati, 2004):

- الأخطاء العشوائية البواقي (تتبع التوزيع الطبيعي Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ب. الصيغة المستخدمة: تعتبر الصيغة العادية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، وذلك لأنها تعطي التفسير الطبيعي والمنطقي للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$DA = \beta_0 + \beta_1 (BS) + \beta_2 (IDD) + \beta_3 (CEO) + (NBM) + \varepsilon_t$$

$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 < 0 \quad \beta_4 < 0$ حيث أن :

: الحد الثابت. β_0

: تعبر عن معاملات خط الانحدار. $\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$

: الخطأ العشوائي. ε_t

ج. المقاييس الإحصائية الوصفية: تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

د. البرامج الإحصائية المستخدمة: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (EViews10) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

المبحث الرابع: التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها، كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام الأساليب الوصفية، وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفي لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول رقم (1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
DA	0.00818	0.44533	0.01	6.86
BS	7.71666	2.34781	0.00	12.00
IDD	3.70500	1.58603	0.00	10.00
CEO	0.40666	0.49162	0.00	1.00
NBM	4.93666	2.42331	0.00	22.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

الجدول رقم (1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات:

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Jurque- Bera) فكانت النتيجة في جدول (2) تشير الى قبول الفرض البديل الذي ينص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل متغير أقل من مستوى الدلالة وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (600) مما يقلل من هذه النتيجة بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة يقترب

من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم يمكن اعتبار تحقق حالة الاقتراب من التوزيع الطبيعي وفقاً لنظرية النهاية المركزية.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي للمتغيرات

NBM	CEO	IDD	BS	AD	
1524.852	100.5214	24.72524	665.6655	344820.8	Jurque- Bera
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Probability

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

تقدير نموذج الانحدار لأثر المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس الأثر بين المتغير التابع مستوى إدارة الأرباح والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، ومدى استقلالية المجلس، والتداخل في الصلاحيات، وعدد الاجتماعات) والنتيجة كما في جدول (3):

جدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: DA				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.073830	0.063584	1.161135	0.2461
BS	-0.045767	0.010495	-0.4360849	0.0000
IDD	0.035585	0.014805	2.403528	0.0165
CEO	0.128404	0.036510	3.516970	0.0005
NBM	0.017642	0.007963	2.215400	0.0271
R ² =0.04, Adj. R ² =0.04, DW=1.71, F=7.51, Prob.=0.000				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

تم إدخال جميع المتغيرات للنموذج القياسي فتبين معنويتها، وبالتالي يكون النموذج في صورته النهائية كما يلي:

$$DA = 0.073 - 0.045BS + 0.035IDD + 0.128CEO + 0.017NBM$$

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير أثر المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

1. معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj. R^2 = 0.04$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر (حجم مجلس الإدارة، ومدى الاستقلالية، والتداخل الوظيفي في الصلاحيات، وعدد الاجتماعات) تفسر ما نسبته 4% من التغير الحاصل في معدل مستوى إدارة الأرباح، أما النسبة المتبقية وهي 96% فترجع إلى عوامل أخرى.

2. اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة الاختبار بلغت ($F = 7.51$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.000$) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن هناك أثر بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به

3. اختبار T: نلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

4. التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة في جدول (4) تشير على أن قيمة الاختبار تساوي ($J = 384584.6$) باحتمال بلغ ($P\text{-Value} = 0.000$)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (600) مما يقلل من هذه النتيجة بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4) يوضح نتائج التوزيع الطبيعي

Series: Residuals	
Sample 1 773	
Observations 600	
Mean	-1.05e-16
Median	-0.026809
Maximum	4.366962
Minimum	-6.822171
Std. Dev.	0.434490
Skewness	-4.333453
Kurtosis	126.7266
Jarque-Bera	384584.6
Probability	0.000000

اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة في جدول (5) تشير إلى أن قيمة (T-statistic) يساوي $-1.05e-15$ وأن القيمة الاحتمالية ($p\text{-value}=1.0000$)، وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

جدول رقم (5): يوضح نتائج اختبار المتوسط الحسابي للبواقي

Hypothesis Testing for RESID		
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000		
Sample Mean = -1.05e-16		
Sample Std. Dev. = 0.434490		
Probability	Value	Method
1.0000	-5.92E-15	t-statistic

اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج في جدول (6) تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ ($\text{Obs} * R\text{-squared} = 2.86127$) باحتمال ($P\text{-value} = 0.3124$) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

جدول رقم (6): يوضح نتائج اختبار وايت لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White			
0.2911	Prob. F(13,586)	1.730627	F-statistic
0.3124	Prob. Chi-Square(13)	2.86127	Obs*R-squared
0.1712	Prob. Chi-Square(13)	3.141	Scaled explained SS

اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً، والتي تشير إلى أنه عدم وجود المشكلة، وذلك لأن قيمة اختبار (DW = 1.71) وهي أكبر من الحد الأعلى والذي يساوي (1.64) = d_u ، وقد لجأ الباحث إلى استخدام اختبار (LM) وذلك لمزيد من الدقة في جدول (7)، حيث بلغت قيمة الاختبار (Obs* squared) = 1.8895 باحتمال بلغ (P-value = 0.8791) وهذا يشير لقبول الفرضية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

جدول رقم (7): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.1245	Prob. F(2,593)	1.83423	F-statistic
0.8791	Prob. Chi-Square(2)	1.8895	Obs*R-squared

1. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors - VIF)، حيث أنه كلما ازادت قيمة معامل التضخم ازادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيمة معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لوجود المشكلة ومن جدول (8) تشير النتيجة على أن قيم معامل التضخم أقل من 5 وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، ما يدل على جودة النموذج المقدر.

جدول رقم (8): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variance Inflation Factors			
Centered	Uncentered	Coefficient	
VIF	VIF	Variance	Variable
NA	12.76370	0.004043	C
1.913625	22.62039	0.000110	BS
1.737903	11.23743	0.000219	IDD
1.015401	1.711351	0.001333	CEO
1.173747	6.052935	6.34E-05	NMB

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع المدروس.

المبحث الخامس: اختبار الفرضيات والتحليل الإحصائي للنموذج المقدر

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى القائلة "تمارس الشركات المدرجة في سوق المال السعودي سياسة إدارة الأرباح".

من خلال التحليل الإحصائي فقد تبين وجود ممارسة لسياسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية حيث يظهر من خلال الجدول ادناه عدد الشركات التي تمارس سياسة إدارة الأرباح ونسبتها الى اجمالي عدد الشركات

جدول رقم (9): بيان عدد الشركات في بورصة السعودية حسب ممارسة إدارة الأرباح:

النسبة للإجمالي	النسبة للممارسة	عدد الشركات	البيان
62%	68%	79	تمارس إدارة الأرباح - (من خلال تخفيض الأرباح)
30%	32%	38	تمارس إدارة الأرباح - (من خلال زيادة الأرباح)
91%	100%	117	المجموع
9%		11	لا تمارس إدارة الأرباح
100%		128	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (9) يتبين أن نسبة الشركات التي تمارس سياسة إدارة الأرباح تمثل 91% من أفراد العينة في السوق المالي السعودي، وأن 68% من الشركات التي تمارس سياسة إدارة الأرباح تسعى الى تخفيض قيمة الأرباح من خلال هذه الممارسة بينما تسعى 32% منها فقط الى زيادة قيمة الأرباح، بينما تمثل الشركات التي لا تمارس سياسة إدارة الأرباح 9% من إجمالي الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

جدول رقم (10): يبين نسبة وعدد الشركات الممارسة لسياسة إدارة الأرباح واتجاه هذه الممارسة

القطاع	الشركات الممارسة		نسبة اتجاه الشركات الممارسة للإجمالي
	تخفيض الأرباح	زيادة الأرباح	
المواد	29	10	39
الصناعات	13	7	20
السلع الكمالية	11	10	21
السلع الاستهلاكية	9	8	17
الرعاية الصحية	6	5	6
خدمات الاتصالات	5	1	6
الطاقة	3	1	4
الخدمات	2	2	2
تكنولوجيا المعلومات	1	1	2
الإجمالي الكلي	79	38	117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة 68% من الشركات الممارسة لسياسة إدارة الأرباح تتجه نحو تخفيض قيمة الأرباح بينما تمثل نسبة 32% من الشركات الممارسة لسياسة إدارة الأرباح نحو زيادة قيمة الأرباح، وتمثل الشركات المدرجة في قطاع المواد والممارسة لسياسة إدارة الأرباح والتي تسعى الى تخفيض قيمة ارباحها ما نسبته 25% من إجمالي الشركات والبالغ عددها 117 شركة بينما تمثل شركات قطاع المواد التي تسعى الى زيادة قيمة ارباحها ما نسبته 9% من إجمالي الشركات. ويليه قطاع لصناعة بنسبة 11% تتجه نحو تخفيض قيمة ارباحها و6% نحو زيادتها ثم يليه قطاع السلع الكمالية بنسبة 9% تتجه نحو تخفيض قيمة ارباحها و9% نحو زيادتها ثم يليه قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 8% تتجه نحو تخفيض قيمة ارباحها و7% نحو زيادتها ثم يليه قطاع الرعاية الصحية وثم يليه قطاع خدمات الاتصالات وثم يليه قطاع الطاقة وقطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

بناء على كل ما تقدم يمكننا القول بأنه تم اثبات صحة الفرضية الرئيسة الأولى حيث ثبت بنسبة 91% أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تمارس سياسة إدارة الأرباح، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (العريني، 2018) والتي

بينت أن الشركات المدرجة في الاسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي تنتهج سياسة إدارة الأرباح وذلك من خلال تخفيض الدخل باستثناء دولة عُمان.

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية في الفرع (1) والقائلة بوجود أثر لحجم مجلس الإدارة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار متغير حجم مجلس الإدارة (-0.045) وهذا يعني أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة قل مستوى إدارة الأرباح بمعنى أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في حجم مجلس الإدارة سوف يقلل من مستوى إدارة الأرباح بمقدار 0.045 وحدة وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات الاقتصادية ومنها دراسة (العريني، 2018) والتي بينت أن هناك ارتباط عكسي بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة، وكذلك دراسة (ريشي، 2017) والتي بينت أن هناك علاقة معنوية عكسية بين كل من حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

3. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية في الفرع (2) والقائلة بوجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار متغير استقلالية مجلس الإدارة (0.035) وهذا يعني أنه كلما زاد مدى استقلالية مجلس الإدارة زاد مستوى إدارة الأرباح بمعنى أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في مدى استقلالية مجلس الإدارة سوف يزيد مستوى إدارة الأرباح بمقدار 0.035 وحدة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العريني، 2018) والتي بينت أن هناك ارتباط طردي بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح مع استقلالية مجلس الإدارة، ولكنها تختلف مع دراسة (ريشي، 2017) والتي بينت أن هناك علاقة معنوية عكسية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، وحجم المستحقات الاختيارية.

4. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية في الفرع (3) والقائلة بوجود أثر لتداخل الصلاحيات الوظيفية (المزاوجة بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة) على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار متغير تداخل الصلاحيات الوظيفي (المزاوجة بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة) بمقدار (0.128) وهذا يعني أنه كلما زاد التداخل الوظيفي زاد مستوى إدارة الأرباح بمعنى أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في التداخل الوظيفي لمجلس الإدارة سوف يزيد مستوى إدارة الأرباح بمقدار 0.128 وحدة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العريني، 2018) والتي بينت أنه لا يوجد أي أثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح فيما يتعلق بالمتغير CEO Duality، بينما اختلفت مع دراسة (Yuyang، 2013) والتي بينت أن هناك ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات المتمثلة في ازدواجية الرئيس التنفيذي ودراسة (ريشي، 2017) والتي بينت وجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية، ودراسة (M.Awais Gulzar، 2011، Zongjun Wand) والتي بينت أن فصل دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، يساعد في تقليل إدارة الأرباح، ودراسة (Werner R. Murhai، 2009) والتي بينت أن ممارسة حوكمة الشركات الجيدة والمتمثلة في ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح.

5. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية في الفرع (4) والقائلة بوجود أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار متغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة (0.017) وهذا يعني أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة زاد مستوى إدارة الأرباح بمعنى أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في عدد اجتماعات مجلس الإدارة مجلس الإدارة سوف يزيد مستوى إدارة الأرباح بمقدار 0.017 وحدة وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات الاقتصادية منها دراسة (Xie et al، 2003) والتي بينت أن نشاط مجلس الإدارة يمكن أن يكون عامل مهم في محاصرة ميول المدراء لممارسة إدارة الأرباح، وكذلك دراسة (Yuyang، 2013) والتي بينت هناك ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات المتمثلة في

عدد اجتماعات مجلس الإدارة، بينما تختلف مع كل من دراسة (Zongjun Wand, 2011, M.Awais Gulzar) والتي بينت وجود علاقة عكسية بين حجم اجتماعات مجلس الإدارة وسياسة إدارة الأرباح، ودراسة (ريشي، 2017) وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- 1- تبين من خلال التحليل الإحصائي أن الشركات الخدمية المدرجة في سوق المال السعودي تعمل على ممارسة إدارة الأرباح؛ حيث إن 91% من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي تمارس سياسة إدارة الأرباح وأن 68% من هذه الشركات تعمل على تخفيض قيمة الأرباح بينما 32% منها تعمل على زيادة قيمة الأرباح لديها.
 - 2- تبين من خلال الدراسة الإحصائية أن أكبر القطاعات ممارسة لسياسة إدارة الأرباح هي قطاع المواد بنسبة 30% من الشركات الممارسة لهذه السياسة ويليه قطاع السلع الكمالية وقطاع الصناعة بنسبة 16% بينما أقل القطاعات ممارسة لسياسة إدارة الأرباح هو قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الخدمات بنسبة 2% من إجمالي الشركات الممارسة لهذه السياسة.
 - 3- تبين من خلال الدراسة أيضاً أن نسب الممارسة لسياسة إدارة الأرباح تشمل كل قطاعات السوق المالي السعودي وتتراوح بين 75% - 100% من شركات كل قطاع على حدة تمارس سياسة إدارة الأرباح.
 - 4- تبين أن نسبة اتجاه الشركة نحو تخفيض قيمة الأرباح والبالغة 68% موزعة بنسب متفاوتة بين قطاعات تصل فيها هذه النسبة إلى 100% في قطاعي الرعاية الصحية والخدمات و50% في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
 - 5- تبين أن هناك علاقة سالبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وعملية ممارسة إدارة الأرباح من الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، حيث بلغ الوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.
 - 6- تبين أن هناك علاقة إيجابية بين مدى استقلالية مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.
 - 7- تبين أنه لا يوجد أي أثر لمتغير CEO Duality (المزوجة بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) على مستوى ممارسة إدارة الأرباح فيما يتعلق بالمتغير.
 - 8- تبين أن هناك علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة المملكة العربية السعودية.

ثانياً: التوصيات:

وبناء على ما تقدم من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- 1- توصي الدراسة إدارة هيئة سوق المال السعودي بالعمل على زيادة مستوى تطبيق حوكمة في سوق المال السعودي، وذلك للحد من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.
- 2- العمل على مراقبة الشركات للتأكد من زيادة مستوى تطبيق حوكمة الشركات لما لها من أهمية كبيرة من حماية المستثمر والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- 3- العمل على تطوير لوائحها وأنظمتها واتخاذ القرارات التصحيحية الضرورية لتنفيذ تطبيق لوائح حوكمة الشركات في سوق المال السعودي، وإجراء تعديلات جديدة لتقييد ممارسات الأسواق الناشئة في سوق المال السعودي.

- 4- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة وصانعي القرار في الاقتصاد السعودي بتقييد ممارسات إدارة الأرباح من خلال تعزيز تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات بطريقة فعالة.
- 5- ضرورة قيام إدارة هيئة سوق المال السعودي والمستثمرين الماليين بتضمين لائحة حوكمة الشركات العدد المثالي لأعضاء مجلس الإدارة وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- 6- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتطوير لوائح حوكمة الشركات في سوق المال السعودي والأسواق المالية الأخرى للدول المشابهة من حيث الوضع الاقتصادي وخاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ودول آسيوية أخرى.
- 7- ضرورة قيام إدارة هيئة سوق المال السعودي بالعمل على اجراء بعض التعديلات على لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء المستقلين وكذلك تحديد عدد اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك وضع شروط فيما يتعلق بالمشاركة في الإدارة التنفيذية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- ابن الزاوي، عبد الرزاق؛ ونعمون، إيمان. (2012م). مداخلة بعنوان إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- ابن عباس، ريان. (2019م). أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للشركة - دراسة قياسية على عينة من شركات ولاية خنشة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام البواقي.
- أبو عريش، وسيم. (2016م). إدارة الأرباح في الأردن، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- باناصر، لميس؛ والصايغ، مها (2020م). دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 15.
- بوقاية، زينب؛ وجنيدى، مراد. (2019م). آليات حوكمة المؤسسات والحد من ممارسات إدارة أرباح، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 8 العدد 1.
- تبر، رغود. (2019م). تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح - دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة العائلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06 العدد 02.
- تلاحمة، خالد إبراهيم. (2012م). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4 العدد 3.
- جبار، ناظم. (2016م). دوافع ووسائل تتبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية. مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 6 (1).
- الحاج، فهم سلطان. (2012م). آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (01).
- ذهبية، عيشور. (2017م). أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، مجلة افاق للعلوم، المجلد 2 العدد 6.
- رقايقية، الزهراء؛ وبن خديجة، منصف (2020م). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20 العدد 2.

- ريشي، مروة؛ وبوسنة، حمزة (2017م). دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر CAC 40، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
- الزغبى، خالد. (2013م). حوكمة الشركات - الورقة الرابعة التشريعات، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دائرة المكتبة الوطنية قم 2013/3/966.
- صندوق النقد العربي. (2020م). أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الرابع (103).
- عبد الحليم، أحمد. (2012م). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 1، العدد (2).
- عطية، محمد علي. (2009م). البحث العلمي في التربية (مناهجه وأدواته، ووسائله الإحصائية)، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.
- عوادي، عبد القادر؛ وآخرون. (2020م). استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية لمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2.
- عيسى، سمير. (2008م). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد (2).
- الكبيجي، مجدي. (2019م). دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية "دراسة ميدانية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 2.
- كموش، عبد المجيد. (2020م). أثر ممارسات حوكمة الشركات على التعثر المالي للشركات - دراسة حالة عينة من الشركات بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد 1.
- الكندري، طلال. (2012م). درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- مجموعة تداول السعودية. (2020م). التقرير السنوي، منشور على موقع شركة تداول.
- المناصرة، عمر عيسى. (2013م). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الهاشمية - الزرقاء - الأردن.
- موقع شركة تداول السعودية، تاريخ الزيارة: 24 يوليو 2021م، الموقع الإلكتروني: <https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/home>
- موقع هيئة السوق المالية السعودية، تاريخ الزيارة: 14 مايو 2021م، الموقع الإلكتروني: https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf
- موقع هيئة سوق راس المال السعودي، الموقع الإلكتروني: www.cma.org.sa
- النعامي، علي؛ والاغا سليم. (2013م). دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية - دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، 2013، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 4
- الهلة، محمد. (2021م). دور استخدام آليات حوكمة الشركات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel Halim, Ahmed. (2012). The role of audit committees in reducing earnings management practices: a comparative applied study (in Arabic), *Journal of Business Studies and Research*, Volume 1, Issue.(2)
- Abu Arish, Waseem. (2016). Profit Management in Jordan (in Arabic), Dar from the Ocean to the Gulf for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Advocacy, Omar Issa. (2013). The impact of applying corporate governance rules on the performance of Jordanian public shareholding service companies (unpublished master's thesis) (in Arabic), The Hashemite University - Zarqa - Jordan.
- Ahmed Anjum, M. Azeem, (2014), investigating the impact of corporate governance on earning management in the presence of firm size: evidence from Pakistan, *Vidyabharati International Interdisciplinary Research Journal* 3(2).
- Alareeni, B. (2018), "Does corporate governance influence earnings management in listed companies in Bahrain Bourse?", *Journal of Asia Business Studies*, Vol. 12 No. 4, pp. 551-570. <https://doi.org/10.1108/JABS-06-2017-0082>
- Alareeni, B. (2018). The impact of firm-specific characteristics on earnings management: evidence from GCC countries. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 10 (2).
- Al-Hajj, Fahim Sultan. (2012). Corporate Governance Mechanisms and their Role in Narrowing the Expectations Gap in Auditing in Sudanese Public Shareholding Companies (in Arabic), *Journal of Human Sciences*, Issue.(01)
- Al-Hillah, Muhammad. (2021). The Role of Using Corporate Governance Mechanisms in Reducing Creative Accounting Practices (in Arabic), *Al-Maqrizi for Economic and Financial Studies*, University of Ouargla, Algeria, Volume 05, Issue 01.
- Al-Kababji, Magdy. (2019). The role of corporate governance in controlling the profit management practices in the Palestinian public shareholding industrial companies "A field study" (in Arabic), *The Arab Journal of Management*, Volume 39, No. 2.
- Al-Kandari, Talal. (2012). The degree of management practice in Kuwaiti public shareholding companies of profit management methods and their impact on the profitability of those companies (Unpublished Master's Thesis) (in Arabic), University of the Middle East, Amman, Jordan.
- Al-Naami, Ali; And Agha Saleem. (2013). The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Impact of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements - An Applied Study on Palestinian Banks (in Arabic), *Palestine University Journal for Research and Studies*, No. 4
- Arab Monetary Fund. (2020). Performance of Arab Stock Markets, (in Arabic), Quarterly Bulletin, Fourth Quarter.(103)
- Attia, Muhammad Ali. (2009). *Scientific Research in Education (curricula, tools, and statistical means)* (in Arabic), 1st Edition, Curriculum House for Publishing, Amman, Jordan.
- Awadi, Abdelkader; et al. (2020). Using Corporate Governance Mechanisms to Reduce Negative Practices of Creative Accounting Case Study of Saidal Complex (in Arabic), *Journal of Human Sciences*, Vol. 20, No. 2.
- Banaser, Lamis; Al Sayegh, Maha (2020). The Role of Corporate Governance Accounting Mechanisms in Reducing Creative Accounting Practices in Telecom Sector Companies in Riyadh (in Arabic), *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, Volume 4, Issue 15.
- Biao Xie, Wallace Davidson and Peter J. DaDalt (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. *Journal of Corporate Finance*, vol. 9, issue 3.
- Goel, Sandeep. (2016). The Earnings Management Motivation: Accrual Accounting vs. Cash Accounting. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 10 (3).

- Golden, Achur. (2017). The impact of applying corporate governance on the credibility of financial statements (in Arabic), *Afaq Science Journal*, Volume 2, Issue 6.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of accounting and economics*, 40 (1-3).
- Healy, Paul, and Wahlen, James. (1999) A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. *American Accounting Association Accounting Horizons*, 13 (4).
- Healy, Paul. (1985) The impact of bonus schemes on the selection of accounting principles. *Journal of Accounting and Economics*, 7.
- Ibn Abbas, Ryan. (2019). *The impact of the application of corporate governance on the financial performance of the company - a standard study on a sample of companies in the state of Khenchela* (unpublished master's thesis) (in Arabic), Oum El Bouaghi University.
- Ibn al-Zawi, Abd al-Razzaq; And Naamon, Iman. (2012). An intervention entitled Establishing the Principles of Governance in Cooperative Insurance Companies (in Arabic), *the National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption*.
- Issa, Sameer. (2008). The impact of external audit quality on earnings management processes: an empirical study (in Arabic), *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*, Volume 45, Issue.(2)
- Jabbar, Nazim. (2016). Motives and means for the administration to adopt accounting profit management practices and ways to reduce them: An applied study of a sample of Iraqi companies (in Arabic), *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, 6.(1)
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1919). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs, and ownership structure. In *Corporate Governance* (pp. 77-132). Gower.
- Kamush, Abdel-Meguid. (2020). The impact of corporate governance practices on the financial insolvency of companies - a case study of a sample of companies in the state of Sétif (in Arabic), *Journal of Economics, Management and Commercial Sciences*, Volume 13, Issue 1.
- Kieso, Donald, Weygandt, Jerry, and Warfield, Terry. (2016), *Intermediate Accounting*. (16th ed.). USA: John Wiley and Sons.
- Lo, Kin. (2008). Earnings Management and Earnings Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3).
- M.Awis Gulzar and Zongjun wand, (2011), corporate governance characteristics and earnings management: empirical evidence from Chinese listed firms, *international journal of accounting and financial reporting*, vol. 1 No. 1.
- Michael, D., Akers, D., and Jodi, B. (2007). Earnings Management and its Implication. *The CPA Journal*. Available at: www.highbeam.com/doc.
- OECD Principles and Annotations on Corporate Governance, Arabic translation.
- Raqiqiah, Zahraa; and Ben Khadija, Moncef (2020). Corporate governance mechanisms and their role in limiting creative accounting practices - a field study on a sample of Algerian economic institutions (in Arabic), *Journal of Human Sciences*, Volume 20, Issue 2.
- Rishi, Marwa; and Bousna, Hamza (2017). *The Role of Corporate Governance in Reducing Earnings Management Behavior - An Empirical Study of a Sample of French Companies Listed in the CAC 40 Index* (in Arabic), A memorandum submitted to complete the requirements for obtaining an academic master's degree in commercial sciences, University of Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi.
- Safely, Zainab; and my soldier; Intend. (2019). Mechanisms of corporate governance and limiting profit management practices (in Arabic), *Journal of Studies in Economics, Trade and Finance*, Volume 8, Issue 1.
- Saudi Capital Market Authority, website (in Arabic), visit date: May 14, 2021, website: https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

- Saudi Tadawul Company, website (in Arabic), visit date: July 24, 2021, website: <https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/home>
- Saudi Tadawul Group. (2020). *The annual report is published on the Tadawul*, website (in Arabic).
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (2010). Unstable banking. *Journal of financial economics*, 97(3).
- Tabr, Raghod. (2019). The impact of the characteristics of the board of directors on profit management - an empirical study on a sample of family shareholding companies in Algeria during the period 2010-2016 (in Arabic), *The Algerian Journal of Economic Development*, Volume 06, Issue 02.
- Talhama, Khaled Ibrahim. (2012). Corporate Governance in Shareholding Companies in Palestine: Theory and Practice (in Arabic), *The Jordanian Journal of Law and Political Science*, Volume 4, Issue 3.
- Werner R. Murhadi, Good Corporate Governance, And Earnings Management Practices: An Indonesian Cases, 2009, Published in Proceedings ICBMR, Vol. 3, No. 1.
- Yaari, Verda, and Ronen, Joshua. (2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research] Electronic Version] . *Springer Science and Business Media*. Retrieved September 15, 2019. From: <https://books.google.ps>
- Yuyang Zhang et al (2013), How do accounting standards and insiders 'incentives affect earnings management? Evidence from China, *Emerging Markets Review*, Volume 16.
- Zoghbi, Khaled. (2013). Corporate Governance - Fourth Paper Legislations (in Arabic), *Arab Society of Certified Public Accountants*, National Library Department No: 3/6/2013, 966.